

بتاريخ: 22 مارس 2022 العدد: 671 المصدر: اليوم السابع

## الدولار يسجل 17.4 جنية في البنك الأهلي المصري



سجل سعر الدولار 17.40 جنية في البنك الأهلي المصري لسعر الشراء وسجل سعر البيع 17.50 جنية. وقرر البنك الأهلي المصري إصدار شهادة ادخار تتمتع بمعدل عائد ثابت طوال مدة الاحتفاظ بالشهادة وتبلغ نسبة العائد للشهادة السنوية 18%، حيث تبلغ مدة الشهادة سنة ويصرف العائد شهريا.

[رابط الخبر](#)

1. صدر بالأمس عدة قرارات أولها الإعلان عن تحريك سعر الصرف ليصل سعر الدولار إلى 17.5 جنيها، وقرار البنك المركزي برفع سعر الفائدة 1٪، وصدور شهادة ادخار جديدة لمدة عام من البنوك العامة بفائدة قدرها 18٪، بالإضافة إلى حزمة من القرارات لوزارة المالية بتخصيص 130 مليار جنيه للتعامل مع تداعيات التحديات الاقتصادية العالمية وتأثيرها على المواطنين، ثم انتهى اليوم بارتفاع سعر الدولار في البنك الأهلي إلى 18.25 جنيها. في هذا الإطار، يتناول هذا العدد من رأي في خبر تداعيات هذه القرارات مجتمعة.

2. أما عن تحريك سعر الصرف وزيادة سعر الفائدة فكلاهما كان متوقعا، بل إن القرارين متأخران كثيرا. وأما عن سعر الصرف فالعرض من الدولار أقل كثيرا من الطلب منذ فترة طويلة، بالإضافة إلى انخفاض الأصول الأجنبية بالبنوك المحلية بشكل خطير لأول مرة في تاريخها، وبالتالي فإن قوى السوق تجذب السعر للارتفاع تلقائيا كرد فعل لكل ذلك إذا لم يتدخل أحد في السوق. كما أن الأصل في الأمور أن يتم مراجعة سعر الصرف سنويا بما يتواءم مع نسب التضخم المحلية والعالمية؛ حتى يتم الاستفادة من سعر الصرف في زيادة الصادرات، والحد من الواردات، وتشجيع الاستثمار المباشر، وذلك بدلا من تجميد سعر الصرف بالشكل الذي يحدث في مصر ثم تحريكه فجأة بنسب كبيرة، وبالتالي جاء القرار متأخرا بشكل أضر بالسوق.

3. أما عن سعر الفائدة، فرفع سعر الفائدة في الولايات المتحدة، والذي أعلن عنه مسبقا منذ شهور يتطلب أن تتحرك أسعار الفائدة في كل الدول الأخرى، وهو ما حدث بالفعل إلا في الحالة المصرية؛ حيث وُجد أعلى سعر فائدة حقيقي في العالم لفترة غير منطقية؛ والإبقاء على السعرين (الصرف والفائدة) بدون مراجعة ليس استقرارا للسياسة النقدية ولكن يعد قصورا فيها.

4. وبالتالي فإن تحريك السعرين يعد خطوة إصلاحية سليمة ظهر تأثيرها الإيجابي على البورصة بشكل شبه فوري، فالخطوات الإصلاحية دائما ما تبعث الأمل في تحسن الأداء الاقتصادي، ونبض ذلك الشعور يظهر بشكل مباشر في البورصة رغم أن زيادة سعر الفائدة هي العدو الأول للبورصة في المعتاد.

5. أما عن شهادات الادخار ذات العائد المرتفع فالهدف منها سحب السيولة من السوق ومنع اتجاه الدولار تحسبا لزيادات جديده في سعر الصرف، فهذا السوق يتحرك بالتوقعات أكثر من أي شيء آخر والتوقعات السلبية تتحقق بالفعل إذا لم يكن هناك رد فعل للسياسات واعي بالقدر الكافي.

6. ولكن سعر الفائدة الكبير يعني خسارة للبنوك بما لا يقل عن ٥% لأن الإقراض يتم بنسب أقل كثيرا، وبالتالي من سيتحمل الفرق عن البنوك العامة؟ ألم يكن من الأفضل تحقيق نفس الهدف بنسبة فائدة أقل، ١٥% على سبيل المثال، ومن ثم تشجيع جميع البنوك على الانضمام بدلا من إرباك النظام المصرفي بل وخلق أزمة سيولة بسبب إقبال المواطنين على سحب الأموال من البنوك المختلفة، وإيداعها في البنوك العامة للاستفادة من الشهادة الجديدة.

7. ارتفاع الفائدة له شق سلبي آخر، وهو المبالغة في العائد الادخاري بشكل يحفز سلبيًا على الإنتاج؛ فقليل جدا من المشاريع الإنتاجية يمكن أن يحقق هذا العائد الكبير خصوصا في ظل الظروف الصعبة الحالية التي تعيشها الصناعة تحديدا؛ فتصل الأمور إلى أن يصبح الإغلاق خيارا أجدي للمصانع المتعثرة بالفعل، وبالتالي نفقد استثمارات وفرص عمل بالرغم من أن مصر في أمس الحاجة للتشغيل.

8. أما عن ارتفاع سعر الدولار بالأمس وتجاوزه السعر المعلن في بداية اليوم، فهو تذبذب متوقع ويحدث كل مرة يتم فيها تحرير أو تحريك لسعر الصرف، وسينخفض بالضرورة ويستقر بعد أيام لأن السعر المعلن عنه (17.5) هو بالفعل أعلى من السعر في السوق السوداء التي تعد مؤشر فرق السعر الرسمي عن السعر الحقيقي في السوق.

9. وتأتي حزمة سياسات وزارة المالية كنقطة إيجابية لضرورة حماية المواطن، وتخفيف بعض الأعباء عن المستثمرين، لا سيما الصغار منهم، سواء كان ذلك من خلال تحمل الضريبة العقارية، أو غيرها من الإجراءات، فالمواطن والمستثمر دائما ما يقعون ضحايا للسياسات الخاطئة، أو المتأخرة، أو غير المكتملة، والتي تتسبب في التضخم وشلل عجلة الإنتاج؛ فبينما جزء من التضخم مستورد بالتأكيد، لكن الجزء الأكبر منه محلي ونتيجة مباشرة للسياسات

الداخلية النقدية والمالية وغيرها من الإجراءات غير المدروسة.

10. ولكن السؤال الهام هل ما يحدث الآن من قرارات إيجابية يكفي لحل مشكلات مصر الاقتصادية الحالية، أو يضمن الخروج من الفترة العصيبة الحالية؟ والإجابة الواضحة ... لا.

11. الأصل في الأمور ليس فقط الاعتماد على السياسة النقدية والمالية في التعامل مع المشكلات، ولكن الأصل في حل مشكلات الاقتصاد الحقيقي، فالدولار لا يدخل مصر بخفض الاستيراد فقط، أو بتشجيع الأموال الساخنة، ولكن من خلال التصدير والاستثمار المباشر والسياحة، وهذا هو الأصل.

12. تتأثر السياحة بعوامل كثيرة، جزء كبير منها لا يمكننا السيطرة عليه، وإن كان يمكن أن نفعّل الكثير، ولكن التصدير والاستثمار يمكن زيادتهما بشكل كبير جدا وسريع لو اتبعنا ما تقوم به الدول الأخرى من مساندة للصادرات، وحل لمشكلاتها، وتقديم حوافز وتسهيل إجراءات تحفز على الاستثمار.

13. فبدلا من تجارة الأراضي، يمكن أن تساهم الدولة في الاستثمار بها بدلا من تحولها إلى عائق كبير للاستثمار، ونفس الشيء بالنسبة لتسهيل التراخيص والإجراءات والموافقات فكلها مشكلات يعاني منها الاستثمار.

14. ويتطلب كل ذلك إصلاحا مؤسسيا جادا يتحقق من خلال تعاون وزاري، وتوحيد الجهود، ومراجعة للأولويات. وهناك بدايات لهذه النوعية من الإصلاحات ولكن من الهام أن تكون بوتيرة أسرع؛ فالوقت ليس في صالح مصر في ظل المنافسة المحمومة بين الدول، خاصة في مجال جذب الاستثمارات المهاجرة من الصين وغيرها.

15. وقد يكون أحد نقاط البداية الصحيحة إلغاء قرار البنك المركزي الخاص بتنظيم الاستيراد، والذي أربك منظومة الإنتاج كلها وما زال يربكها بشكل سيء للغاية، وله تداعيات شبه يومية؛

حيث لا يكفي وضع استثناءات، ولكن يجب إلغاؤه فهو ليس من سلطة البنك المركزي أصلاً، وليس جزءاً من السياسة النقدية، كما أن الأصل في السياسة النقدية التكامل والتنسيق مع كافة السياسات الأخرى لدعم جهود التنمية وليس عرقلتها.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجداول التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناءً على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

© ECES2022 المركز المصري للدراسات الاقتصادية  
جميع الحقوق محفوظة.